



مؤتمر شبكة النساء العراقيات
ريادة وتواصل للمسيرة النسائية في العراق
بغداد في 17 تشرين الثاني 2007

ورقة تساؤلات مطروحة أمام المسؤولين عن الوضع السياسي في العراق

الدكتورة بشرى العبيدي/ خبيرة في حقوق الإنسان
d_bushra_alaubadi@yahoo.com

فيما يتعلق بالوضع السياسي السائد في العراق بكل مشاكله وتعقيداته ، وصراع الساسة الدائر خلف الكواليس وأمامها حول السلطة والمصالح الشخصية من جانب ، وحول إيجاد حل يحفظ ماء الوجه لكل من قوات الاحتلال والحكومة العراقية ، بعد أن تدهور الوضع السياسي في العراق وانحدر إلى ما هو عليه اليوم، طرح تساؤلات متعددة حول مكانة المرأة من كل ذلك ، ووضعها في ظل هذه الأزمات السياسية ، ودورها في إيجاد حلول لها ، لاسيما وان العالم قد شهد في العقود الأخيرة تقدما ملحوظا في المشاركة السياسية للمرأة ، وتزايدت في مناطق العالم أعداد المنظمات والشبكات والحركات النسائية ، كما تزايدت قوة في تأثيرها في السياسات المحلية والوطنية والدولية ، وان كان كل ذلك ليس بمستوى الطموح، إذ في ذات الوقت لم يتمكن سوى عدد قليل من النساء في تبوء مناصب سياسية هامة ، لأن التمييز القائم على أساس الجنس لا يزال عائقا أمام مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار ومواقع السلطة ، وفي عمليات صنع السلام .

نطرح تساؤلاتنا لنضعها أمام المسؤولين في الحكومة العراقية من واقع حقنا الدستوري ، حق كل مواطن في أن يكون على علم واطلاع بكل مجريات الحياة في بلده ، في معرفة مصيره والاطمئنان على مستقبله ومستقبل أسرته وأولاده ، من واقع الشفافية التي يجب أن تسود كل التعاملات داخل دولة العراق ، وكونها إحدى مبادئ الديمقراطية:-

- ينتاب النساء العراقيات بشكل خاص ، والمواطن العراقي بشكل عام ، قلقاً شديداً حول التطورات – لاسيما الأخيرة منها – التي تعصف بالوضع السياسي للبلد ، ومدى تأثير ذلك على عمليات التغيير والبناء ، وتحسين الواقع الخدمي المفترض تقديمه للمواطن العراقي للتخفيف عن كاهله

الذي أثقله ، بما يكفي ويزيد ، الاحتلال ، والصراعات السياسية والمصلحية والطائفية ، والقتل والاعتقال والتهجير والبطالة و... الخ .

- نشهد تراجعاً في العملية السياسية ، وبشكل خاص في عملية المصالحة الوطنية بين مختلف الكتل والأحزاب السياسية : انسحابات من داخل الكتل السياسية ، وانسحابات من الحكومة ، والتهديد بالانسحاب من البرلمان ، الأمر الذي يدل على تواصل في أزمة الثقة بين جميع القوى السياسية ، والتوصل من التزاماتهم في السعي لإيجاد تسوية لصراعاتهم تدفع بالعملية السياسية إلى الأمام .
- كثيرة هي الخلافات السياسية الحاصلة الآن في كل من البرلمان ومجلس الوزراء وهيئة الرئاسة ، والشعب العراقي في حيرة من أمر هذه الخلافات ، لأنه لا يعلم لها سبباً ، إذ يدعي كل طرف من أطراف الخلاف أنه يعمل لأجل العراق ، وهدفه انتشال العراق من بقعة الأرض الرملية المتحركة التي تم إبقاعه فيها . فما هي حقيقة أسباب الخلافات ؟
- النجاح النسبي الذي حققته خطة فرض القانون ، ينبغي أن يترافق مع اجراءات وتدابير سياسية ، تساعد على استقرار الوضع وتحسنه ، وفي مقدمتها التخلص من سياسة الطائفية والفئوية الضيقة في توزيع المناصب الحكومية ، ولكننا بالعكس نشهد انفلاشاً في داخل الحكومة ، ولم تتمكن الأطراف السياسية المتناحرة من التوصل إلى تشكيلة وزارية جديدة ، تتمكن من إدارة العملية السياسية بكفاءة ونزاهة و إخلاص لمصلحة الشعب ككل .

- ونحن نتساءل : أين المرأة العراقية من كل ذلك ؟ لماذا لم يتم إشراك النساء في الحوارات السياسية ، وفي حل الأزمات السياسية ؟ ولا ندري إن كان لها مكاناً في التشكيلة الوزارية الجديدة أم سيتم إقصائها ؟
- إن ما يخص للنساء في مواقع السلطة ومراكز صنع القرار في تراجع مستمر ، على الرغم من كل النجاحات التي تحققت للعديد من النساء ، سواء من كان منهن في مواقع السلطة أو خارجها ، بل أن الكثير من مواقع السلطة غيبت عنها المرأة ، نذكر منها مجلس الرئاسة ، ورئاسة مجلس الوزراء ونائبه ، ورئاسة مجلس النواب ونائبه ، ولجان التفاوض والمصالحة الوطنية ، فهل نضع ذلك في خانة عدم الاعتراف بقدرات المرأة العراقية ؟ أم في خانة تجاهلها ؟ أم في خانة تعمد إبعادها وتغييبها؟ أم في خانة الخشية من تقدمها وقدرتها على إثبات كفاءتها ؟ أم أن هناك أسباب أخرى نجهلها ؟

● إن هذا الاستبعاد لا يعد مخالفة وطنية فحسب، وإنما هو مخالفة دولية، إذ أن العراق هو دولة طرف ودولة مصادقة على الاتفاقيات ، التي تقرر حقوقاً سياسية للمرأة مساوية للرجل ، فضلاً عن أن العراق من الدول التي وافقت على قرار مجلس الأمن رقم **1325(2000)** ، الذي يؤكد على أهمية مشاركة المرأة في تسوية النزاعات وعمليات بناء السلام ، ويحث الدول الأعضاء على ضمان زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار ، في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع الصراعات وإدارتها محلياً . كما ان قرار مجلس الأمن الخاص بالعراق رقم **1483(2003)** ، قد أشار بشكل صريح إلى القرار **1325** بقوله : (يشجع الجهود التي يبذلها شعب العراق من اجل تشكيل حكومة تمثله ، استناداً إلى مبدأ سيادة القانون ، الذي يكفل المساواة في الحقوق وأمام العدالة لجميع المواطنين العراقيين ، دونما اعتبار للأصل العرقي أو الدين أو نوع الجنس ، ويذكر في هذا الصدد بالقرار **1325(2000)**) . فهل نعتبر ذلك كله حبراً على ورق ؟

● ثمة تساؤلات نطرحها ، ويطرحها المواطنون ، عن تدهور متواصل في قطاع الخدمات الأساسية ، والحكومة عاجزة عن الإيفاء بالتزاماتها بتوفيرها لمواطنيها ، ولاسيما الحصة التموينية والوقود والكهرباء والمياه والصحة والتعليم والسكن .وبات المواطن يشتري هذه الخدمات، أي أنه يدفع من أجل الحصول عليها مرتين ، وهذا بالتالي يكلف العائلة عبئاً مالياً مرهقاً ، حيث يصل معدل انفاق الأسرة على الوقود والطاقة الكهربائية إلى **35** بالمائة ، في حين لم تكن الأسرة تنفق أكثر من **7** بالمائة من دخلها على الوقود والطاقة قبل **2003** . كما لا تألوا الحكومة جهداً في جباية الضرائب من المواطنين حتى من محدودي الدخل ، ولا زالت قرارات سلطة الائتلاف سارية بشأن استقطاع نسبة من رواتب موظفي الدولة تحت بند ضرائب الدخل ، على الرغم من مخالفة هذا الإجراء للدستور العراقي ، الذي يقرر في المادة **(28-)** ثانياً) منه ، أن يعفى أصحاب الدخل المنخفضة من الضرائب ، بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة ، وينظم ذلك بقانون . نقول في ظل كل ذلك : ما جدوى دفع الضرائب إن كنا لا نحصل على الخدمات التي يفترض أن توفرها الحكومة لنا ؟

● إن استفحال ظاهرة الفقر والحرمان التي تشكل نسبة ثلث عدد السكان الاجمالي ، وانتشار البطالة والتشرد على مستوى غالبية مناطق العراق ، هو عامل نشط وفعال في تدهور الأوضاع السياسية والأمنية ، وانتشار العمليات الارهابية وعصابات الجريمة المنظمة والفساد المالي . ولا تزال

سياسة الدولة بعيدة عن إيجاد الحلول العملية لاجتواء أو تقليص هذه الظاهرة ، الأمر الذي يجعل المواطن في حالة غضب وهياج وتذمر دائم ، يولد لدى الشباب بشكل خاص ، حالة من الاغتراب والرغبة بالفرار إلى الخارج ، ويؤدي بهم الى السقوط في هاوية العنف والتطرف .

• وهذا الأمر يقودنا إلى التساؤل عن ميزانية دولة العراق الهائلة ، وعن الأوجه التي تصرف فيها، دون شفافية ودون وضوح للشعب العراقي . فالمواطنون يتساءلون : أين هي أموال العراق ؟ أين هي ثرواته؟ على أي شيء تصرف هذه الأموال إذا كان الوضع الاقتصادي والخدمي والأمني والاجتماعي و... كلها في تدهور ، وفي حالة من التأخر والتخلف ، إذن أين تذهب هذه الأموال الضخمة وهذه الثروات؟؟؟

• تبلغ ميزانية الحكومة لعام 2007 ، 42 مليار دولار امريكي ، ونحن الآن على مشارف نهاية العام ، لكننا لم نلمس أي تحسن في الأوضاع الاقتصادية أو الخدمية أو الاعمارية! ووتوارد الأبناء بأن العديد من الوزارات الخدمية ، كالصحة والتعليم والبلديات لم تتمكن من صرف إلا نسبة قليلة من ميزانيتها السنوية ، قد لا يتجاوز 30 بالمائة . وهناك ارتفاع هائل في الأسعار ، لم يقابله تحسين أوضاع الفقراء وذوي الدخل الواطيء . أن نظرة إلى واقع المجتمع يعطينا صورة للأوجه التي صرفت هذه الأموال عليها، عندما ننظر إلى مظاهر التسلح ، وكميات الأسلحة الهائلة التي أصبحت في كل يد ، وعندما ننظر إلى الجدران الكونكريتية التي باتت تغطي حتى أرواح وأنفاس العراقيين ، وعندما ننظر إلى أعداد أفراد الحميات المقررة للسادة المسؤولين وأعوانهم وأولادهم وأقاربهم و..... وعندما ننظر إلى الرواتب والمخصصات والامتيازات الضخمة المقررة للسادة المسؤولين في حين ان المواطن العراقي ، هو المالك الفعلي لهذه الثروات دستورياً، لكنه يعيش في عوز وتحت مستوى خط الفقر ! عندما ننظر إلى كل ذلك - وغيره - نعرف إلى أين تذهب أموال العراق ، وعلى أية أوجه تصرف ((وما خفي كان أعظم)).

• كما ونطرح تساؤلنا أمام السادة المسؤولين: ياترى في ظل هذه الميزانية الضخمة التي أعلنتم أنها مخصصة لهذه السنة المالية، أين المرأة العراقية منها؟ ماذا قدمت لهذا المخلوق الذي ظلّم في عهد النظام السابق والأنظمة الحالية؟ بماذا تمت مكافأتها في ازدياد هائل في نسبة الأرامل يبلغ عدة ملايين ، يواجهن أشنع صنوف الحرمان والذل والعوز؟ هل كان لها - ولو صورياً - نصيب من المشاريع التي يفترض أنها قررت كأوجه للصرف ، وعلى أساسه وضعت الميزانية؟

هل أعرتموها انتباهكم ، ولو ببند صغير في هذه الميزانية؟ هل كان لها نصيب في المشاريع والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ أم يا ترى هنا فقط حققتم المساواة وتجاهلتموها ، كما تم تجاهل معاناة العراقيين، رجالا ونساء ، ،أطفالا وشيوخا، معاقين ومعاقين؟

- ونطرح تساؤلا آخر: هل لدولة العراق سيادة حقيقية أم سيادة صورية أم هو منزوع السيادة؟

نطرح هذا التساؤل نتيجة الأحداث الأخيرة (وما سبقها أكثر) ، من تدخل الكونغرس الأمريكي في تحديد شكل دولة العراق ، وسعيه لتقسيمه طائفياً وقومياً، وقيام دولة تركيا بأعمال عسكرية في منطقة كردستان العراق ، وكذلك تكرار دولة إيران ولمرات عدة ضرباتها العسكرية لمنطقة كردستان العراق . كل هذا – وغيره – يدفعنا إلى طرح هذا التساؤل ، لاسيما وإنما نرى أن جميع الدول لديهم الحق في التدخل في شؤون بلدنا ، إلا دولة العراق نفسها، وان مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وفي العهدين الدوليين الملحقين به، وهو محترم من كل الدول وتجاه كل الدول إلا دولة العراق ، فهل هذا دليل على استمرار دولة العراق بالتمتع بالسيادة ، أم انه دليل على فقده لها؟؟؟

=====